

مؤقت

# مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

**الجلسة ٨٢٨٩**

الثلاثاء ١٩ حزيران/يونيه، ٢٠١٨ ، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| *الرئيس* | السيد بوليانسكي | (الاتحاد الروسي) |
| *الأعضاء:* | إثيوبيا | السيد أليمو |
| | بولندا | السيد ليوتشي |
| | بوليفيا (دولة – متعددة القوميات) | السيد يورنتي سوليث |
| | بيرو | السيد ميثا–كوادرا |
| | السويد | السيدة شولجين–نيوني |
| | الصين | السيد ياو شاوجون |
| | غينيا الاستوائية | السيد ندونغ مبا |
| | فرنسا | السيد دولاتر |
| | كازاخستان | السيد عمروف |
| | كوت ديفوار | السيد دجيدجي |
| | الكويت | السيد العتيبي |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد ألن |
| | هولندا | السيد فان أوستيروم |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد ميلر |

## جدول الأعمال

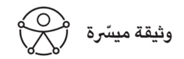
الحالة في الشرق الأوسط، بما ذلك قضية فلسطين



1818682 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

## إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

**الرئيس** (*تكلم بالروسية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد ملادينوف.

**السيد ملادينوف** (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الأمين العام، سأكرس اليوم إحاطتي الإعلامية الدورية بشأن الحالة في الشرق الأوسط لعرض التقرير السادس عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وبما أن أعضاء المجلس قد حصلوا بالفعل على التقرير، سأسلط الضوء على بعض التطورات في الميدان وجهود الأمم المتحدة المستمرة استجابة لها. وأدعو أعضاء المجلس إلى ملاحظة أن كافة التطورات تجري في السياق الأوسع نطاقا لاستمرار الاحتلال العسكري للأراضي الفلسطينية وأوجه عدم اليقين بشأن عملية السلام وحل الدولتين وفي ظل حالة عدم الاستقرار والاضطرابات المستمرة في المنطقة.

وعلى النحو المفصّل في التقرير، لم تُتخذ خطوات خلال الفترة المشمولة بالتقرير لإيقاف جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية كما هو مطلوب في القرار. وقد تم إما المضي في بناء حوالي ٥٠٠ ٣ وحدة سكنية في مستوطنات في المنطقة جيم من الضفة الغربية المحتلة أو الموافقة عليها أو طرح مناقصات بشأنها. ويقع ثلث هذه الوحدات في مستوطنات بمواقع بعيدة في عمق الضفة الغربية. كما تم المضي قدماً في عملية الموافقة على ٣٠٠ ٢ وحدة سكنية. وبلغت خطط بناء ٣٠٠ وحدة مرحلة الموافقة النهائية، وتم الإعلان عن مناقصات لبناء نحو ٩٠٠ وحدة سكنية. وكما هو الحال في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، لم يتم المضي قدماً بالبناء أو الحصول على موافقات أو طرح مناقصات في القدس الشرقية المحتلة. واليوم، في الواقع، فإن مكتب الإحصاءات المركزي بإسرائيل أصدر بيانات عن أعمال التشييد الجديدة في مستوطنات المنطقة جيم بالضفة الغربية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٨ الذي شهد أدنى رقم فصلي في ست سنوات، مع بدء أعمال التشييد في ٢٥٠ مشروعا. وهذا الرقم أقل بكثير من المعدّل الشهري لعام ٢٠١٧، الذي بلغ ٤١٠ وبلغ ٧٦٦ في عام ٢٠١٦.

وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضاً زيادة عامة في عمليات الهدم في المنطقة جيم مقارنة بالفترة السابقة، وإن كانت بالمعدل المنخفض نسبيا الذي تميز به العام الماضي. وقد هدمت السلطات أو صادرت ٨٤ من المباني المملوكة للفلسطينيين على أقل تقدير، مما أدى إلى تشريد حوالي ٦٧ شخصاً وأضرّ بسبل كسب العيش لـ ٥٠٠ ٤ آخرين. وأكرر أن جميع الأنشطة الاستيطانية غير قانونية بموجب القانون الدولي. وهي ما زالت تقوّض آفاق عملية إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة وتُضعضع آمال السلام المتبقية. كما أود أن أكرر الدعوة التي وجهها منسق الأمم المتحدة للأنشطة الإنسانية والإنمائية في الأرض الفلسطينية المحتلة لإلغاء خطط هدم خان الأحمر – أبو الحلو. وليس المجتمع المحلي وحده المعرَّضَ لخطر الهدم والتشريد، ولكن هذا يرسي لسابقة هامة أخرى يمكن أن تؤثر على مجتمعات البدو والرعاة في المنطقة جيم.

وقد اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بارتفاع مستويات العنف، بما في ذلك الهجمات الصاروخية من غزة، كما

أوضحت في إحاطاتي الإعلامية الأخيرة للمجلس في ٢٦ نيسان/أبريل (انظر S/PV.8244) ولاحقاً يوم ١٥ أيار/مايو (انظر S/PV.8256)، و٢٣ أيار/مايو (انظر S/PV.8265) و ٣٠ أيار/مايو (انظر S/PV.8272). ومنذ ٣٠ آذار/مارس، خلال سلسلة من الاحتجاجات في غزة، قُتل ١٣٥ فلسطينياً على يد قوات الأمن الإسرائيلية. وقد أقرّت حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية بأن عدداً من أعضائهما كانوا بين القتلى. وأصيب جنديان إسرائيليان بجراح أثناء الاحتجاجات، مع إصابة ما لا يقل عن خمسة أشخاص آخرين بجروح طفيفة من جراء الصواريخ وقذائف الهاون التي تُطلق من غزة. وتحت غطاء الاحتجاجات، انخرطت حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية وغيرهما من المسلحين في أعمال العنف والاستفزاز. وقد اقترب المئات من السياج وحاولوا خرقه، وأحرقوا إطارات، ورموا حجارة وقنابل حارقة على القوات الإسرائيلية، وأطلقوا طائرات ورقية حارقة، ووضعوا أجهزة متفجرة يدوية الصنع عند السياج الحدودي. وقد ألحق متظاهرون فلسطينيون أضراراً بمعدات وتجهيزات ونهبوها على جانب غزة من الحدود عند معبر كرم أبو سالم/كيريم شالوم.

وقد قدمنا تقارير مستفيضة إلى المجلس وشددنا على مسؤوليات الطرفين المشاركين في الجولة الأخيرة من العنف. وأود أن أكرر مرة أخرى النداء الذي وجهه الأمين العام إلى الجميع لإدانة جميع الأعمال التي أوصلتنا إلى هذا الوضع الخطير وأدت إلى خسارة العديد من الأرواح في غزة، بأشد العبارات الممكنة. إن على إسرائيل واجب حماية مواطنيها، ولكنها يجب أن تفعل ذلك مع ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في استخدام الذخيرة الحية وعدم استخدام القوة الفتاكة إلا كملاذ أخير ضد التهديد الوشيك بالموت أو الإصابة الخطيرة. إن الأعمال التي تقوم بها حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية والجماعات الأخرى في غزة لا تُعرّض للخطر على حدّ سواء حياة الإسرائيليين والفلسطينيين وحسب، ولكن أيضاً الجهود الرامية إلى ضمان مستقبل صالح للعيش لسكان غزة. ويجب عليهما أن تمنعا إطلاق الصواريخ واختراق السياج.

إن انعدام الخطوات الحاسمة نحو عودة الحكومة الفلسطينية الشرعية إلى غزة، على الرغم من بذل مصر قصارى الجهود لإحياء العملية، هو أمر يُضرّ بالتطلعات الفلسطينية إلى إقامة دولة ويُسهم في تفاقم الأزمة الإنسانية ويهدد بالتصعيد. وعلاوة على ذلك، فإن التوصية المقدمة من المجلس الوطني الفلسطيني لتعليق عناصر رئيسية من اتفاقات أوسلو، إذا نفذت، قد تُضيف إلى الاتجاهات السلبية، مما يجعل العودة إلى مفاوضات مجدية أكثر صعوبة. وفي الأسبوع الماضي، تظاهر الآلاف من الفلسطينيين في رام الله تضامناً مع غزة وسكانها، مع المطالبة بوضع حد للتدابير المفروضة من قبل السلطة الفلسطينية على غزة وللانقسام السياسي وبرفع الحصار المنهك. إن للفلسطينيين الحق في التعبير عن أنفسهم بحرية، وتتحمّل الحكومة الفلسطينية المسؤولية عن ضمان ممارسة هذا الحق وفقاً للقانون الأساسي والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي انضمت إليه فلسطين في نيسان/أبريل ٢٠١٤. وللأسف، في ١٣ حزيران/يونيه، منعت قوات الأمن الفلسطينية وسائل الإعلام من تغطية الاحتجاجات واستخدمت الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية لتفريق المتظاهرين، مما أدى إلى إصابة العشرات من المتظاهرين والقبض عليهم.

وقد تضمّنت الفترة المشمولة بالتقرير أيضاً عدة محاكمات جديرة بالملاحظة من جانب السلطات الإسرائيلية لفلسطينيين وإسرائيليين بتهمة العضوية فيما يسمى خلايا إرهابية. وفي ٢٩ آذار/مارس، أدانت محكمة إسرائيلية مواطناً إسرائيلياً لانتمائه إلى منظمة إرهابية ومشاركته في هجوم من ''حملة دفع الثمن'' ضد الفلسطينيين. وفي الأول من أيار/مايو، وُجّهت اتهامات لثلاثة فلسطينيين بالتخطيط لهجمات بإطلاق النار في الضفة

الغربية بتوجيه ورعاية من حماس. وفي ٢٧ أيار/مايو، قُدمت لوائح اتهام ضد فلسطينيين مشتبه في انتمائهم إلى خلية تخطط لشن هجمات ضد أهداف رفيعة المستوى، وفي ١٧ حزيران/يونيه، تم توجيه الاتهام إلى فلسطينيين مشتبه في انتمائهم إلى خلية أخرى، تقول تقارير بأن حماس تديرها، للإعداد لتفجير كبير وهجمات انتحارية في المدن الإسرائيلية.

واستمرّ الاستفزاز والتحريض والتصريحات المؤججة للمشاعر خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، أدلى الرئيس عباس، خلال خطابه الافتتاحي في المجلس الوطني الفلسطيني، بسلسلة من التصريحات المعادية للسامية، والتي أدانها المجتمع الدولي على نطاق واسع. وفي ذروة الاحتجاجات في غزة، دعا مسؤول كبير في حماس المحتجين إلى ”اقتلاع حدود إسرائيل واقتلاع قلوب الإسرائيليين“، وكان هذا واحداً من العديد من النداءات العامة من جانب قادة حماس التي تحرّض المحتجّين على العنف، بما في ذلك على وسائط التواصل الاجتماعي. وفي الوقت نفسه، واصلت صفحات وسائل التواصل الاجتماعي الرسمية لحركة فتح تمجيد مرتكبي الهجمات الإرهابية الأخيرة. كما أدلى المسؤولون الإسرائيليون بتصريحات استفزازية، بما في ذلك الدعوات إلى ضم المستوطنات، مع إنكار أن الأراضي الفلسطينية أراض محتلة ورفضوا صراحة حق الفلسطينيين في إقامة دولة.

وإنني أواصل العمل مع جميع الأطراف للنهوض بمقترحات تم طرحها سابقاً في المجلس والتي ستنظر في تحديد أولويات المشاريع المتفق عليها في قطاع غزة على مدى السنوات الماضية من جانب لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، وتحسين القدرة على إدارة المشاريع على أرض الواقع، وتعزيز التنسيق مع السلطات الإسرائيلية والفلسطينية والمصرية. وأودّ أن أكرر الإعراب عن تقديري لجميع النظراء على النوايا الحسنة والتعاون اللذين أُبديا حتى الآن. لا تزال غزة جزءاً لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية المقبلة. وأرحّب بقرار مصر فتح معبر رفح الحدودي، الأمر الذي مكّن حوالي ١٤ ٠٠٠ فلسطيني من دخول مصر، وعودة ٣ ٣٠٠ إلى غزة، وآمل أن تسمح الحالة الأمنية في سيناء باستمرار فتح المعبر. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر دعوتي إلى حماس لتقديم معلومات شاملة فيما يتعلّق بالمواطنين الإسرائيليين الذين احتُجزوا في غزة، على النحو الذي يقتضيه القانون الدولي الإنساني.

إن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي تواجه عجزاً غير مسبوق بلغ أكثر من ٢٥٠ مليون دولار لا تفصلها سوى أسابيع عن تخفيضات مؤلمة في المساعدة المقدمة في حالات الطوارئ إلى غزة وأماكن أخرى في المنطقة. وفي غزة نفسها، سيشمل ذلك تأجيل دفع المرتبات لبعض أفراد قوتها العاملة في تموز/يوليه وبدء تعليق العمليات الأساسية في آب/أغسطس. تبذل الأونروا وأصحاب المصلحة بها كل جهد ممكن لكفالة استمرار العمليات الأساسية. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيُعقد مؤتمر لإعلان التبرعات هنا في نيويورك في ٢٥ حزيران/يونيه.

وفي الختام، لا يزال يساورني قلق بالغ إزاء حالة جهودنا الجماعية للنهوض بالسلام، وإنني أؤكد مجدداً التزام الأمم المتحدة تجاه المجموعة الرباعية للشرق الأوسط، التي لا تزال المنتدى الأبرز لمناقشة آفاق حل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. وبالنظر إلى الطابع المترابط للنزاعات في جميع أنحاء المنطقة والطابع الرمزي للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي الذي يمكنه تغذية الخطاب المتطرف، فإن تهيئة الظروف اللازمة لعودة الطرفين إلى إجراء مفاوضات مجدية لا يزال أمراً بالغ الأهمية.

وقد تحدّث الأمين العام علناً باستمرار ضد التدابير الأحادية الجانب، التي تقوض آفاق السلام. وفي قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، أكد المجلس أيضاً أنه لن يعترف بأي

تغييرات في خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى تلك التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات. إن الحاجة إلى عكس، أو على الأقل احتواء، الاتجاهات السلبية، لا سيما الأنشطة الاستيطانية غير القانونية والعنف والتحريض، بالغة الأهمية لا للمحافظة على الأمل في عودة مجدية إلى طاولة المفاوضات فحسب، وإنما أيضاً للحيلولة دون تصعيد التوترات الإقليمية الأوسع نطاقاً. وأحض الشركاء الإقليميين والدوليين الرئيسيين على استئناف مشاركتهم والبقاء ثابتين في مسعاهم لإنهاء الاحتلال وتحقيق حل الدولتين وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات السابقة.

**الرئيس** (*تكلم بالروسية*): أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

وأدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.